

PROVISIONAL

S/PV.2868
9 June 1989

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٠٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس : السيد بيكرغ

السيد بيلونوغوف

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد هاغوس

اثيوبيا

السيد نوغويرا باتيستا

البرازيل

السيد جودي

الجزائر

السيدة دبالو

السنغال

السيد لي لويي

الصين

السيد بلان

فرنسا

السيد تورنود

فنلندا

السيد فورتية

كندا

السيد بنجالوسا

كولومبيا

السيد هاسمي

ماليزيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد بيرتش

وايرلندا الشمالية

السيد رانا

نيبال

السيد بيتش

يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥ .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/20663 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد أكسين (تركيا) ، والسيد مافروماتس (قبرص) ،

والسيد زيبوي (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر بأنه خلال

مشاورات المجلس ، اتفق أعضاء المجلس على توجيه دعوة إلى السيد أوزر كوراي وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، ساعبر أن المجلس يُقرّر توجيه الدعوة إلى السيد كوراي وفقا للمادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

حيث أنه لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

في الوقت المناسب سأدعو السيد كوراي لشغل مقعد على طاولة المجلس ولإدلاء

ببيانه .

يشرع مجلس الأمن الآن في نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20663

و Add.1 . ومعرض على أعضاء المجلس أيضا مشروع قرار وارد في الوثيقة S/20679 أعدّ خلال مشاورات المجلس .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين : S/20650 ، رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي استراليا ، وايرلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنمسا ، و S/20666 ، رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة باسم البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه .
وما لم أسمع اعتراضاً سأطرح الآن مشروع القرار (S/20679) للتصويت . حيث أنه لا يوجد
اعتراض فقد تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المويدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ،
البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ،
كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، يوغوسلافيا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتاً مؤيداً .

وبهذا اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٦٣٤ (١٩٨٩) .

لقد خولت أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء المجلس عقب مشاورات
المجلس :

"يرحب أعضاء مجلس الأمن بالمحادثات المباشرة التي بدأت في آب/اغسطس
١٩٨٨ تحت إشراف الأمين العام في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يظطلع بها
في قبرص ، ويؤكدون من جديد تأييدهم لهذه المحادثات . ويعربون عن تقديرهم
للأمين العام ولممثلته الخاص على جهودهما التي لا تكل من أجل احراز تقدم .

"ويلاحظ أعضاء المجلس أنه قد انقضت خمس وعشرون سنة منذ انشاء قوة
الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويعربون عن الأسف لأنه تعذر خلال هذه
الفترة تحقيق تسوية عن طريق التفاوض لجميع جوانب المشكلة القبرصية .

"ويحث أعضاء المجلس ، آخذين في الاعتبار أهمية المرحلة الحالية
التي وصلتها المحادثات ، الطرفين كليهما على أن يضاعفا جهودهما وأن يظهرأ
المرونة وأن يقدمأ أوفى قدر من الدعم والتعاون للجهود التي يبذلها الممثل
الخاص في قبرص من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة عن طريق التفاوض .

كما يرحب أعضاء مجلس الأمم بشدة بما حدث مؤخراً من إخلاء للمواقع العسكرية من الأفراد ، ويحثون الطرفين على النظر في اتخاذ خطوات أخرى بالتعاون مع سلطات الأمم المتحدة ترمي الى تخفيض حدة التوتر وتجنب وقوع الحوادث وتهيئة مناخ لحسن النية ، فضلاً عن الحفاظ على الجو المؤاتي للتوصل الى تسوية .

"ويحيط أعضاء المجلس علماً باعترام الأمين العام الاجتماع مع الطرفين في نهاية حزيران/يونيه ، ويشاطرون الأمين العام الأمل في أن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج ايجابية . ويناشدون الأطراف المعنية التعاون مع الأمين العام بغية التقدم بخطى واسعة في اتجاه التوصل الى تسوية شاملة ."

المتكلم الأول المدرج على قائمتي ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي ، في ملاحظة شخصية ، أن أعرب عن امتناني إذ أنه بعد غياب دام حوالي ثماني سنوات أعود مرة أخرى لأقدم قضية بلدي أمام هذا الجهاز الرئيسي الأهم للأمم المتحدة . وأود أن أشير في الوقت نفسه الى حزني نظراً لأنه لسوء الطالع لم يحرز تقدم كبير خلال هذه السنوات الثماني ولم تتحقق بعد العودة الى الظروف الطبيعية في بلدي .

وأود أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . ونحن سعداء بحق أن نرى رئيساً للمجلس ممثل الولايات المتحدة الدائم وهي بلد تحتفظ قبرص معه دائماً بالعلاقات الوثيقة الطيبة .

وأود أيضاً أن أهنئ سلفكم السير كريستين تيكلم ممثل المملكة المتحدة . وفي الوقت نفسه ، سيدي الرئيس ، أود أن أشني عليكم وعلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للقرار الذي اتخذتموه الآن بالاجماع بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى . اننا نرحب بهذا القرار ونتعهد بالتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة في قبرص . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومة بلدي العميق لجميع ضباط ورجال قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وجميع البلدان التي تسهم في العمل الهام للقوة .

ونعرب عن امتناننا وشكرنا أيضا للجنرال غنشر غريندل ، الذي ترك مؤخرًا منصبه بوصفه قائدا للقوة بعد ثماني سنوات من الخدمة الممتازة لقضية السلم في قبرص . ومرة أخرى ، وبصفة شخصية ، يمكنني أن أشهد من تواجدي في الخارج في نفس الوقت الذي كان فيه الجنرال غريندل في الخارج ، نعمل على حل المشكلة القبرصية ، انه كان يجمع بين مهارات قائد القوات وقدرة الدبلوماسية .

وأود في الوقت نفسه أن أرحب بحرارة بالجنرال كلايف ملنر ، القائد الجديد للقوة ، وأرجو له كل النجاح في الاضطلاع بمهمته الهامة .

لقد بدأت المرحلة الأخيرة في المحادثات بين الطائفتين بناء على مبادرة من الأمين العام قبل عام تقريبا عندما أعلن في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ أن الجانبين اليوناني والتركي كليهما في قبرص قد قبلوا اقتراحه بعقد اجتماع على مستوى عالٍ للتفاوض بشأن تسوية لجميع نواحي المشكلة القبرصية" .

وما تسعى اليه الحكومة القبرصية هو حل ناجح يمكنه أن يقف في وجه جميع أنواع الضغوط والمصوبات في المستقبل .

إن المستقبل الذي يتشكل فيه بيئة دولية تتحسن بصورة مستمرة ، يقوم بشكل تام تقريبا على القيم والاعراف والحقوق والحريات المتأصلة في المجتمع الديمقراطي . ولكن للتوصل الى امكانية التطبيق في القانونية الديمقراطية فإن الامور التالية ضرورية :

أولا ، انسحاب القوات المسلحة التركية ، وانهاء احتلال بلدي ، ونزع سلاح جمهورية قبرص .

ثانيا ، يجب أن يوجد نظام متوازن للضمانات الدولية يضمن السلامة الاقليمية والامن لقبرص . ويجب أيضا أن يستثنى ذلك أي عمل فردي يتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهما يمتنعان استخدام القوة أو التهديد بها . إن الوثيقة الختامية لهلسنكي وعلان العلاقات الودية - واكتفي بذكر وثيقتين - قاطعان في حظر استخدام القوة أو التهديد بها من قبل دولة ضد أخرى .

ثالثا ، يجب على المستوطنين الذين أحضرتهم تركيا الى المناطق المحتلة بقبرص أن يعادوا الى المكان الذي أحضروا منه . وقد اعترف بأهمية حظر التغييرات الديموغرافية الاصطناعية حتى قبل استقلال قبرص عام ١٩٦٠ ، عندما ضمنت نصوص ضد هذه التغييرات في دستور جمهورية قبرص بناء على اصرار لم يمدد إلا عن تركيا .

رابعا ، يجب أن يكون هناك احترام كامل لحقوق الانسان وحياته الاساسية . وقبرص طرف في جميع الاتفاقات الدولية تقريبا لحقوق الانسان ، وهو سجل تحسد عليه حقا . وتجدر الاشارة على وجه الخصوص الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ، وكلاهما يؤكد الديمقراطية . ويجب أن تكرر حماية حقوق الانسان في الدستورين الاتحادي والاقليمي عندما تشكل اتحادا ، بالاضافة الى قوانين أساسية وغيرها من قوانين الجمهورية الاتحادية المستقبلية .

خامسا ، إن فعالية الدستور الاتحادي المقبل ، بما في ذلك قدرته على حل الازمات ، ذات أهمية بالغة . فالاحكام المعقدة وغير الديمقراطية في أغلب الحالات تؤدي إلى إشارة عقبات تطلق بدورها قوى نابذة . ومما له أهمية خاصة مسألة الاراضي ، التي تسمح في ظل حل عادل وقابل للتطبيق لعدد كبير من اللاجئين القبارصة اليونانيين بالعودة إلى ديارهم تحت الإدارة القبرصية التركية ، الامر الذي يقلل الصعوبات فيما يتصل بالمسائل الأخرى .

وأخيرا ، ينبغي أن يتطابق الحل مع قرارات الأمم المتحدة المتمثلة بقبرص . ومما يتمشى مع المذكور أعلاه المقترحات التي تقدم بها الرئيس فاسيليو في كانون الثاني/يناير من هذا العام والتي حظيت بموافقة زعماء الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين . فهي تضع في اعتبارها مصالح وشواغل الجانبين وهي تتسق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها . إنها واقعية وبناءة ، وقد رحب بها المجتمع العالمي بالنظر ، ضمن جملة أمور ، إلى كون الاتحادية والمشاركة الثنائية سمتين أساسيتين للهيكل الدستوري الذي تم طرحه .

لقد قبلنا بإخلاء المواقع ، كما اقترحت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، في ثلاث مناطق في نيقوسيا . كما أوضحنا أننا نعتبر هذا خطوة أولى صوب نزع الصبغة العسكرية عن كامل المدينة ضمن الاسوار والعودة إلى الظروف الطبيعية . لقد كانت ردة فعلنا إيجابية ، منذ البداية ، على المبادرة الجديدة التي طرحها الأمين العام منذ سنة تقريبا . لقد قبلنا بمنهاج البحث ، ونحن نتمسك تمسكا دقيقا بروح ونص الاساس المتفق عليه للمفاوضات ، وسنواصل القيام بذلك .

يتوقع المرء أن التقدم قد أصبح الآن ملموسا بدرجة أكبر . ولكن لسوء الحظ ليس هذا هو الحال ، وهذا بسبب موقف الجانب التركي والجانب القبرصي التركي على حد سواء . وسأكتفي بالإشارة الوجيزة إلى آخر بيان أدلى به أحد زعماء القبارصة الأتراك ، عندما أكد أثناء مؤتمر صحفي منذ ثلاثة أيام ، في ٦ حزيران/يونيه ، بأن حكومته المزعومة كانت عازمة على عدم تقديم أية تنازلات .

مع ذلك ، وعلى الرغم من هذا الموقف السلبي ، فإننا مازلنا نأمل ، بين الآن والاجتماع الرفيع المستوى المحدد ، كما نفهم الآن ، في ٢٧ حزيران/يونيه أو بعد هذا التاريخ ، أن يسمح التغيير اللازم في المشاعر والمواقف بإحراز التقدم .

في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام ، أُعرب عن القلق بشأن حجم القوات في قبرص . وفي هذا الصدد كانت هناك نداءات متكررة في قرارات مجلس الأمن الملزمة بالانسحاب الفوري للقوات التركية من قبرص ، ومن جانب الأمين العام في تقريره الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (S/19304) . والحقيقة المحزنة أنه منذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار التاريخي ٣٢١٢ (د - ٣٩) ، وتأييد مجلس الأمن له في القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) - الذي تأكد من جديد في القرار الذي اتخذ اليوم - لا تزال القوات التركية موجودة بصورة غير شرعية في قبرص .

وتكفي الإشارة ، علاوة على ذلك ، إلى الاقتراح الأخير الذي قدمه الرئيس فاسيليو ، حيث اقترح في مقابلة مع صحيفة تركية بأن يتحقق خبير مستقل من عدد القوات العسكرية الموجودة في جمهورية قبرص وقوتها ووضعيتها - وسواء أكانت دفاعية أو هجومية . وبقينا أن هذا الاقتراح يمكن مجلس الأمن ، وخاصة الأعضاء الدائمين فيه ، من تقديم مساعدة قيّمة بمتابعة مبادرة رئيسنا .

وفيما يتمثل بالمشكلة الانسانية المحضة الخاصة بالأشخاص المفقودين في قبرص ، يلزم كفالة الأدلة والمعلومات القيّمة لتمكين اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين من التوصل إلى نتائج تكون مقنعة بالنسبة للأسر المعنية بمصير أحبائها . وأملنا أن تواصل اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين جهودها وتكشفها حتى يمكن تحقيق نتائج مما قريب . إن دعم كل الأطراف المعنية وحسن نواياها لازمان لتحسين فعالية اللجنة .

إن نساء قبرص ، ومعهن نساء من أجزاء أخرى من العالم ، حاملات شعارات السلام ، قد تظاهرن في مسيرة سلمية من أجل الحق الثابت في العودة إلى ديارهم وأرضهم ومن أجل إعادة توحيد بلدهم المجزأ . وأي حكومة في العالم اليوم قد تحول دون قيام هذه المظاهرة السلمية ، خاصة عندما تتم في ممارسة لحق ثابت ، وعندما تكون قانونية تماما ، وتأتي في الوقت الذي تسعى فيه الشعوب في كل أرجاء العالم إلى إحقاق هذه الحقوق بوسائل سلمية مماثلة وبمظاهرات سلمية مشابهة ؟

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأناشد الجانب الآخر أن يحول دون نهب المزيد من تراثنا الثقافي ، وفي هذا الصدد ، أرجوه أن يتعاون مع الهيئات ذات الصلة بالموضوع التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومع مجلس أوروبا في تحرياتها .

وختاماً ، أود أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام ، السيد خافيير بيرير دي كوييار ، على مشابرة خدمة لقضية السلام ، وكذلك لزملائه السيد أوسكار كاميليون ، والسيد مارك غولدينغ ، والسيد غوستاف فيسيل والسيد غياندومينكو بيكو .

ونؤكد للمجلس أننا بدورنا سنواصل ممارسة كل جهد ممكن في التزامنا الثابت بتلمس الحل العادل والدائم الذي يكفل انسحاب القوات والمستوطنين ، وإعادة توحيد بلدنا ، واستعادة الحقوق والحريات الأساسية لجميع القبارصة وفعالية الدولة وفقاً للمبادئ الديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قبرص على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان ، وأعطيه الكلمة .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

اهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للمرة الأولى منذ تعيينكم رئيساً لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، وأكرر لكم أطيّب الأمنّي بالنجاح . إن الخبرة الواسعة التي اكتسبتموها أثناء حياتكم المهنية المتميزة التي جعلتكم على اتصال وثيق بأخطر المشاكل الإقليمية والدولية تكفل أنكم ستظلّعون بمهامكم الحالية بطريقة تعود بالفائدة الجمة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرفيعة الموكولة إلى مجلس الأمن .

كما اغتنم الفرصة لأتقدم بأحر التهاني وأخلصها إلى سلفكم في الرئاسة ، ممثل المملكة المتحدة ، على ما أبداه من مهارة وزعامة في ممارسته لواجباته أثناء الشهر الماضي .

ولقد وافقت الحكومة اليونانية على تمديد ولاية قوات الامم المتحدة الموزوعة في قبرص - وهي قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص - لفترة ستة شهور أخرى ، كما قرر مجلس الأمن ، بعد أن احاطت علما بموافقة حكومة جمهورية قبرص على هذا التدبير ، ممارسة لحقها الخالص والسيادي فيما يتصل بهذه المسألة . كما أن حكومتني ترى أنه بالنظر الى الظروف السائدة في الجزيرة فينبغي تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، التي تواصل الاضطلاع بدور لا غنى عنه - ونحن في هذا نتفق مع الأمين العام . وتؤيد اليونان بعثة المساعي الحميدة للأمين العام وتقدير أيما تقدير جهوده الشخصية وجهود ممثله الخاص ، السيد أوسكار كاميليون ، فيما يتصل بالمحادثات الجارية بين الطائفتين في قبرص .

وبعد قرابة شهر ، أي في ٣٠ تموز/يوليه ، سيكون قد انقضى ١٥ عاما على غزو تركيا لقبرص ، وهي لا تزال تحتل جزءا من أراضيها . ولا تزال قبرص مقسمة على نحو مأساوي ، ولا يزال اللاجئون ينتظرون استعادة ديارهم وممتلكاتهم التي حرموا منها بقوة السلاح . والاسباب الجذرية والكامنة وراء إدامة مشكلة قبرص لا تزال قائمة ولا ينبغي أن تغيب عن الأنظار .

وسيكون من قبيل التضييل أن نعتبر أن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كان ينظر إليها في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصيتين . ويجدر بنا أن نتذكر أنه في آذار/مارس ١٩٦٤ ، أي منذ ٢٥ عاما ، أمكن تجنب تهديد بغزو تركيا الوشيك لقبرص في اللحظة الأخيرة . وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، بموجب وظائفها المعدلة ، تواصل الاشراف على خطوط وقف إطلاق النار للحرس الوطني والقوات التركية التي غزت جزءا من أراضي الجمهورية القبرصية ولا تزال تحتله ، وكذلك قوات القبارصة الاثراك .

ويشمل آخر تقرير للأمين العام (S/20663) التطورات التي طرأت في الفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ . وأهم التطورات في تلك الفترة ، على الأقل على الساحة السياسية ، المحادثات التي ما زالت جارية بين الطائفتين . ويرى الأمين العام أن دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص حيوي لجهودها التي لدينا كل ما يبرر تأييدها . فهذه القوة تؤدي مهامها واسعة النطاق تواجه فيها أحيانا حالات صعبة أو حساسة . وهذا يعطيني الفرصة لأعرب باسم حكومتي عن تقديري العميق لقيادة قوة صيانة السلم في قبرص وأفرادها ، وأن نعرب عن امتناننا للواء غونتير غرايندل الذي ترك منصب القيادة ، وتقدم لخلفه اللواء كليف ملنر بتهانئنا وأطيب تمنياتنا بالنجاح في هذه المهمة الصعبة .

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخالص لحكومات البلدان المساهمة بقوات ، على التزامها المتواصل بقضية السلم في قبرص وعلى تحملها عبئا ماليا ثقيلا لا يمكن للقوة دونه أن تؤدي وظائفها . ويشير قلقنا العميق مدى العجز المتراكم فيما يتعلق بالحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وقد أيدت الحكومة اليونانية منذ البداية اقتراح الأمين العام بتغيير نظام تمويل القوة من التبرعات الى الاشتراكات المقررة . كما هو الحال مع جميع عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . ونحن نشاطر البلدان الثمانية المساهمة بقوات رأيها الذي أعربت عنه في رسالتها المؤرخة في ١ حزيران/يونيه (S/20666 ، المرفق) الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، والقائل بأن مجلس الأمن ولا سيما أعضاؤه الدائمون ، تقع عليهم مسؤولية خاصة في ضمان التمويل المناسب لحصة الأمم المتحدة في تكاليف قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأذكر بأن الحكومة اليونانية تعهدت بالاحتفاظ بمستوى اسهامها الاجمالي عند مستوى تبرعها الحالي البالغ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي سنويا ، اذا قضى النظام الجديد بخفض مستوى اشتراكها .

لقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عددا من القرارات الموضوعية بشأن قبرص يجري التاكيد عليها بشكل دوري . ولكن تركيا تجاهلتها للأسف الشديد . وهي التي

تتحمل المسؤولية عن نشأة تلك الأوضاع المفجعة في الجزيرة ، وهي التي لا توافق أيضا على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان تأييدنا القاطع للمحادثات الجارية بين الطائفتين والتي ينبغي أن تستهدف التوصل الى حل عادل وعملي ومتفق عليه ، وكذلك تأييدنا لجهود الأمين العام ، لا ينبغي أن ينسيتا خطورة المشكلة . واذا كانت المشكلة في طريقها الى الدوام ، فلا ينبغي أن ننحو باللائمة على الذين يذكروننا ملميا بوجودها . فالمظاهرة التي حدثت في آذار/مارس الماضي والتي لم تشارك فيها نساء قبرص اليونانية فحسب ، بل شاركت فيها أيضا كثيرات من بلدان أجنبية عديدة ، من بينها بلادكم سيدي الرئيس ، كانت تعبيرا ينبغي فهمه واحترامه .

لقد عرض رئيس جمهورية قبرص في كانون الثاني/يناير مجموعة شاملة من المقترحات تفصح عن آرائه حول الطريقة التي يمكن من خلالها التوصل الى حل عادل ، والتي تأخذ بعين الاعتبار شواغل الطائفة القبرصية التركية أيضا . وقد أثنى على تلك الاقتراحات لأنها تعكس روحا من الانصاف والواقعية ، وتركز على قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وحيث أن المستهدف في قبرص هو الحل الفيدرالي ، فمن الواضح أن الحريات الأساسية - مثل حرية الحركة والاقامة وحقوق الملكية - تكتسب أهمية خاصة اذا أريد الحفاظ على وحدة البلاد ، وهو ما نمت عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . لقد شُرعت تلك الحريات وكذلك حقوق الانسان والحقوق الأساسية بوجه عام ، كما تم التأكيد عليه مرارا وتكرارا ، من أجل منفعة الفرد . ولا يمكن لحل يحترم وحدة قبرص والقواعد الديمقراطية الأساسية أن يتجاهل هذه القاعدة الجوهرية .

أما الجانب الخارجي لمشكلة قبرص فإنه يشير قلقا خاصا لدى بلادي . فقد نشأت مشكلة أمنية خطيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط من جراء استمرار وجود القوات التركية في قبرص . ونحن نؤيد اقتراح الرئيس فاسيليو بتجريد الجمهورية تماما من الصفة العسكرية ، ونرحب بقيام الأمم المتحدة بدور فعال في الاسهام في القضاء على

الاسباب التي أدت الى أوضاع غير مقبولة من التدخل الخارجي بشكل أو بآخر ، كما كان الحال بالنسبة لمشاكل دولية أخرى - ويحضرني هنا أفغانستان وناميبيا .

في غضون أسابيع قليلة ستصل المباحثات الجارية بين الطائفتين الى مرحلة هامة . وقد حاولت لدى استماعي الى ممثل قبرص أن أستشف ما اذا كان في استطاعتنا في هذه المرحلة أن نمثي أنفسنا بشيء من التفاؤل بشأن المسار الذي تتخذه المحادثات ، أو ما اذا كان قد تحقق أن تقدم له مغزاه حتى الآن . ولا اعتقد أن هذا هو الحال . وبالتالي فإنني أتساءل أليس من الحكمة أن ننتظر حتى نهاية حزيران/يونيه قبل أن نغامر بإجراء تقييم من جانبنا ؟

إن الغرض الاساسي من هذه المناقشة هو تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهذا ما كفله القرار المتخذ توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكر ممثل اليونان على

الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي السيد أوزر كوراي الذي وجه اليه المجلس دعوة وفقاً للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن

أشكركم وأن أشكر عن طريقكم سائر أعضاء مجلس الأمن على اعطائي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن موضوع تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى . كما أود أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه . وأتوجه بالتهنئة أيضاً لسلفكم الممثل الدائم للمملكة المتحدة على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

ينعقد المجلس لمناقشة هذه المسألة في الوقت الذي يعكف فيه زعيما قبرص ، الرئيس دنكتاش والسيد فاسيليو ، على اجراء محادثات شاملة تحت اشراف الامين العام ، من أجل اقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين في الجزيرة . وقد عقد الزعيمان ، منذ

آب/اغسطى الماضى ، اجتماعات استغرقت قرابة مائة ساعة في جولات من المفاوضات الشاقة ، لا تزال ثالثتها جارية حتى الوقت الراهن . والجولة الحالية هي أطول مرحلة من المفاوضات التي عقدت حتى الآن بين زعمي الشعبين القبرصي و القبرصي اليوناني . وهذا وحده يجعل المبادرة الجارية حاليا مفيدة وذات قيمة لانها وفرت للجانبين الفرصة لأن يناقشا بتوسع ومراحة ، جميع جوانب قيام جمهورية اتحادية ذات منطقتين تقوم على أساس المساواة بين الشعبين في المركز السياسي والمشاركة السياسية . ويخدو الجانب القبرصي التركي وطيد الامل في أن تُختتم المباحثات بحسن نية ، وأن تُتوج بتسوية فيدرالية تقوم على تلك المبادئ الاساسية .

إن الجولات الثلاث من المفاوضات المستمرة سلطت الاضواء مرة أخرى على اختلاف وجهات النظر بين الجانبين بشأن التوصل الى حل اتحادي في الجزيرة . والجانب القبرصي التركي ، بوصفه الطائفة التي عانت كثيرا في الماضي القريب ، لا يزال يؤكد على الجانب الأمني للتسوية النهائية ، مع ضمانات تركية لا غنى عنها ، وأيضا على المساواة السياسية للجانبين في الاتحاد . ولكن الجانب القبرصي اليوناني ، من ناحية أخرى ، لا يزال يوضح أنه غير معني باتحاد حقيقي يركز على اقتسام السلطة بشكل متساو وعلى حسن الجوار . ونحن نعتقد أنه رغم الصعوبات التي يتسبب فيها الجنوب ، والتباينات بين الجانبين ، فإن الحس السليم والواقعية سيسودان في نهاية الامر عند الجانب القبرصي اليوناني ، وأن الآمال من أجل التوصل الى تسوية نهائية لن تقضي عليها الجهود الرامية الى تقويض الحقوق الأساسية والأمن والمساواة الخاصة بالشعب القبرصي التركي . وقد تكون هذه آخر فرصة لنا لإقامة "جمهورية قبرص الاتحادية" .

ليس سرا أن القطاع السياسي القبرصي اليوناني تسيطر عليه جبهة قوية - وهي خليط من أحزاب سياسية - تعارض أية تسوية أو تصالح بين الجانبين في قبرص . والمسلح الرفض الذي تتبعه هذه الجبهة تجاه عملية المفاوضات الحالية ، ونفوذها السلبي عن طريق المجلس الوطني ، يعيدان حقيقة سياسية معروفة . وقد يكون هذا أحد التفسيرات لموقف السيد فاسيليو المتشدد وخطئه المراوغة التي ظهرت خلال المحادثات رقم هدفه المعلن في التوصل الى تسوية "عاجلة" - على حد قوله . وهذا النوع من الحل الذي يتصوره السيد فاسيليو - إرضاء لحلفائه السياسيين - لا يمكن أن يقبله الجانب القبرصي التركي ، مادام لا يعترف بتلك المفاهيم الأساسية مثل المساواة ، ومبدأ المنطقتين ، واقتسام السلطة .

ولعلكم تذكرون أن أول من طرح الاقتراح الخاص بتنفيذ تدابير إنهاء المواجهة في منطقة نيقوسيا ، والمشار اليه في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام (S/20663) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، هو الجانب القبرصي التركي وذلك يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ضمن طائفة واسعة النطاق من المقترحات الأخرى ، التي تغطي

جميع جوانب التسوية النهائية قدمت كتابة في نفس اليوم ، ولكن كتدبير للإعراب عن حسن النية ، وبشرط التوصل الى اتفاق منفصل بين الجانبين خارج مفهوم "الكل المتكامل" الذي يحكم بقية المقترحات . وهذا الاقتراح الذي قدمه الجانب القبرصي التركي وسّع نطاقه فيما بعد يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

وبالتالي فإن الاقتراحات التالية التي تقدمت بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بشأن التراجع المتزامن للحرس في ثلاثة مواقع في نيقوسيا لقيت الترحيب من الجانب القبرصي التركي . وجرى الإعراب عن الاستعداد القبرصي التركي لتنفيذ هذه التدابير فوراً باتفاق متبادل بعبارات قاطعة . إلا أن الجانب القبرصي اليوناني أضفى الطابع السياسي على الموضوع وأصر على موقفه السلبي حتى بعد أن قبل الطرفان نص الاتفاق الذي برز نتيجة للمشاورات المكثفة التي أجرتها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . إلا أن تنفيذ التدابير المتفق عليها قد تأخر بسبب الشروط المسبقة التي طرحها الجانب القبرصي اليوناني . وبعد شهرين تقريبا ، وافق الجانب القبرصي اليوناني أخيراً على تنفيذها ، وأصبح الاتفاق نافذا يوم ١٧ أيار/مايو .

وهناك تطورات أخرى وقعت في جنوب قبرص أعادت إمكانيات التوصل الى تسوية مبكرة في قبرص . فالسياسات العدائية التي تتبع ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وجهود التسليح الجارية في قبرص الجنوبية ، وانتهاكات الحدود ، وحوادث إطلاق النار ، والخطر الاقتصادي الذي تغرضه حكومة قبرص اليونانية - وهذا قليل من كثير - تعد كلها عقبات أمام التسوية السياسية في الجزيرة . وبما يتمشى مع تلك السياسات ، تحاول حكومة قبرص اليونانية أن تقوض وجود الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في جهد لتوسيع نطاق سلطتها غير الشرعية على الجزيرة بأكملها عن طريق كل الوسائل الممكنة .

إن النية المعلنة لحكومة قبرص اليونانية للتقدم لعضوية المجموعة الأوروبية ينبغي أيضا أن تُقَيِّم في هذا الإطار . وفي أي وقت عندما يشترك الجانبان في جهد

للتوحيد تحت سقف اتحادي واحد فإن التقدم بطلب واحد لعضوية المجموعة دون موافقة الجانب القبرصي التركي سيوجه ضربة - لأسباب قانونية وسياسية واضحة - للمفاوضات الحساسة الجارية على أساس المساواة بين الجانبين . إن الحكومة القبرصية اليونانية لا يمكنها أن تمثل "جمهورية قبرص" التي انهارت منذ ٢٦ عاما بواسطة المؤامرة والعدوان المسلح اللذين ارتكبهما الجانب القبرصي اليوناني . كما أن الحكومة القبرصية اليونانية ليس لها أي ولاية قضائية على قبرص الشمالية . أما والحالة هذه ، فإن الجانب القبرصي اليوناني لا يمكنه أن يتقدم بطلب باسم قبرص بأسرها ، وهو أمر في ظل هذه الظروف يعد تمييزا ضد القبارصة الأتراك ، ويستخدم كسلاح سياسي لتقويض سيادة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وإنني أؤكد أن هذا التصرف من جانب واحد ستكون له محاذير يجب معرفتها ويجب على جميع الأطراف تفهمها .

ورغم تجارب الماضي المريرة ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الشعب القبرصي التركي لا يزال يأمل في أن يسود في نهاية الأمر الحس السليم وحسن النية في قبرص الجنوبية . وسيواصل الجانب القبرصي التركي - كما فعل من قبل وحتى اليوم - الاضطلاع بدور بناء في عملية المفاوضات . وسيواصل أيضا تناول المسائل والمبادئ الأساسية الضرورية للتوصل إلى حل اتحادي مرغوب فيه وقابل للتحقيق ، بأمل أن يدرك الجانب القبرصي اليوناني ويعي احترام الحقوق المشروعة للشعب القبرصي التركي وشواغله .

وإذ أضع هذه الأفكار في الاعتبار لا أريد أن أنخرط في مناقشة شديدة في المجلس خلال المرحلة الحالية من المفاوضات الجارية في قبرص . ولذلك سأمتنع عن الرد على الادعاءات العديدة التي لا أساس لها والتي طرحها الممثل القبرصي اليوناني .

إلا أنني أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الفقرة ١١ من التقرير الأخير للأمين العام المتعلقة بالمظاهرات التي قامت بها النساء القبرصيات اليونانيات في ١٩ آذار/مارس ، والتي ترتب عليها مرة أخرى وقوع انتهاكات لحدودنا . وقد أثبت هذا الحادث ، دون أي شك ، أن التأكيدات التي أعطاها القبارصة اليونانيون لا يمتد عليها وغير مخلصة . وإن العمل السريع الذي اتخذته النساء القبرصيات التركيات في

نفس اليوم يوجه رسالة واضحة بأن الشعب القبرصي التركي الذي لا يزال يتمتع بجميع الحقوق والحريات تحت حكومة ديمقراطية تماما على استعداد للتصدي لحماية هذه الحقوق وكذلك حقوقه في العيش في أمن في دولته . كما أظهرت مرة أخرى أنهم - على العكس من الفكرة الزائفة التي تحملها القيادة القبرصية اليونانية - لا ينتظرون أن تقوم القبرصيات اليونانيات بـ "تحريرهن" . وإنني واثق من أن مجتمع الأمم يتفهم تدريجيا ، ولكن بشكل مؤكد ، الحقائق الراهنة في قبرص .

وإذ أنتقل الآن الى مسألة مد فترة ولاية قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن القرار الذي اعتمده توا مجلس الأمن غير مقبول من الجانب القبرصي التركي للأسباب التي ذكرت في مناقشات سابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع . وأي قرار يشير الى الحكومة القبرصية اليونانية باعتبارها "حكومة جمهورية قبرص" غير مقبول للجانب القبرصي التركي لأنه يتجاهل الحقائق القائمة في قبرص ويحاول تجاهل مبدأ المساواة بين الجانبين .

ان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على الرغم من أنها قد رفضت مضطرة القرار الحالي ، لأسباب ذكرتها آنفا ، فإنها مستعدة لأن ترحب بوجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في إقليم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على نفس الأساس الذي أُعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وبالتالي فإن موقفنا هو أن مبدأ التعاون ونطاقه وأساليبه وإجراءاته بين سلطات الحكومة التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن تستند إلا إلى القرارات التي ستتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وفي ختام بياني ، أود أن أكرر تأييد حكومتي لبعثة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ، التي عهد بها إليه مجلس الأمن بمقتضى القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وللجهود المبذولة حالياً تحت رعايته القديرة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية في قبرص . ونؤكد له مرة أخرى تعاوننا الكامل معه في هذا الخصوص . ونحن نشيد بالممثل بالجهود والإسهامات القيمة للممثل الشخصي للأمين العام في قبرص ، السيد أوسكار كاميليون والمدير غوستاف فيسال . ولا يسعنا إلا أن ننوّه بالجهود الدؤوبة لوكيل الأمين العام مارك غولدينغ فيما يتصل بالقوة . وأخيراً نهنئ القائد الجديد للقوة ، اللواء كلايف ميلنر ، ونتمنى له كل النجاح في مهمته الهامة في الجزيرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد كوراي على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء

أود أن أتقدم إليكم ، سيدي الرئيس ، بأصدق التهاني بمناسبة تقلدكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه . ومما يبعث على سرورنا أن نرى في منصب رئيس مجلس الأمن ممثلاً للولايات المتحدة وهي بلد تربطه بتركيا علاقات ودية حميمة . وإنني على ثقة من أن

المجلس سيستفيد استفادة كبيرة من مهاراتهم الدبلوماسية وحكمته وخبرته في تناول المسائل الدولية الحساسة .

أود أيضا أن أشيد بالسفير تيكيل الذي ترأس أعمال المجلس في شهر أيار/مايو بقدرة وتميز كبيرين .

إن مجلس الأمن لعل دراية بأراء حكومتي بشأن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، إذ أننا نناقش هذا الموضوع مرة كل ستة أشهر في المجلس . والقرار الذي اتخذته المجلس توا يتضمن عددا من العناصر التي لا نقبلها . فحكومتي لا تستطيع أن تقبل تهديد ولاية القوة على هذا الأساس . إن السيد كوراي ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قد أعرب لتوه عن موقف حكومته إزاء الأساليب التي تنظم وجود القوة في بلاده . وهذا الموقف يحظى بالدعم الكامل من حكومتي .

وفي هذه المناسبة أود أن أكرر دعمنا الكامل لبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام . ونحن ممتنون له على جهوده الدؤوبة لتيسير السعي إلى تسوية تفاوضية بين الطرفين في قبرص . ونحن نشق بحكمته والتزامه بالتوصل إلى حل تفاوضي عادل . كما نحترم احتراما كبيرا معرفته المتعمقة بالحقائق السياسية في قبرص .

كما نجد لزاما علينا أن نعرب عن تقديرنا للممثل الشخصي للأمين العام ، السيد أوسكار كاميليون ، وكذلك المدير غوستاف فيسال على إسهامهما القيم في عملية المفاوضات الجارية . وأخيرا نود أن نهنئ اللواء كلايف ميلنر بمناسبة تعيينه مؤخرا قائدا لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ونتمنى له النجاح .

كلما تكلمنا عن قبرص ، نذكر الممثلين بأن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا بين الطرفين في قبرص ، أي القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . وبالتالي فإنه مما يبعث على سرورنا أن نرى استمرار الحوار بين القائدين في قبرص ، وهو الحوار الذي بدأه الأمين العام في آب/أغسطس من العام الماضي . وكما يذكر الممثلون فإن الجولة

الحالية للمفاوضات أصبحت ضرورية لأن الطرف القبرصي اليوناني رفض مشروع الاتفاق الإطار الذي اقترحه الأمين العام في عام ١٩٨٦ . ونذكر أيضا بأن القبارصة الاتراك قد قبلوا مشروع الاتفاق هذا بكامله . إن مشروع الاتفاق الإطار لعام ١٩٨٦ أعدده الأمين العام بعد شهور عديدة من مباحثات شاملة مع الطرفين . وقد تناول كل جوانب التسوية الدائمة في قبرص . ويحدونا خالص الأمل في أن يكون الموقف المتشدد الذي تبناه القبارصة اليونانيون أمرا قد انتهى وأن تؤدي المحادثات الحالية الى نتيجة إيجابية .

إن هدف المفاوضات الجارية حاليا إنشاء دولة اتحادية ذات جاليتين وذات منطقتين تقوم على أساس المساواة السياسية بين شعبي قبرص . ومن الواضح أن السدول الاتحادية تنشأ على أساس اتحاد شعوب متكافئة تعمل عن طريق دول اتحادية متكافئة سياسيا . ذلك سيكون أساس التسوية في قبرص . ومبادئ التسوية الدائمة العادلة في قبرص قد حددت في سياق المفاوضات السابقة التي جرت منذ منتصف السبعينات في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . وقد أثبت القبارصة الاتراك مرارا وتكرارا استعدادهم للالتزامات بهذه المبادئ .

إن الجزء الذي يتناول بعثة المساعد الحميدة في تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة S/20663 يعطي سردا موجزا للمفاوضات الراهنة في قبرص . وهذا الجزء كان من الممكن أن يكون أكثر اكتمالا لو كان قد أشار إلى الاقتراحات المحددة التي قدمها الرئيس دنكتاش خلال المفاوضات ، وهي التي تتناول كل النقاط التي أعرب الجانب القبرصي اليوناني عن اهتمامه بها . ونحن نفتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا لقيادة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على موقفها الإيجابي البناء . فمرة أخرى أثبتت القيادة القبرصية التركية حسن نيتها ، بتقديمها اقتراحات شاملة تتناول جميع جوانب مسألة قبرص .

إن الجانب القبرصي اليوناني لم يستجب الى الاقتراحات المحددة الشاملة التي قدمها القبارصة الاتراك خلال المحادثات . وورقة الموقف القبرصي اليوناني في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، التي أعلن عنها ، تمثل تكرارا للآراء والحجج التي أدت بالجهود التي بذلت في الماضي الى طريق مسدود . وتبدو الورقة القبرصية اليونانية كأنها عملية علاقات عامة وليست أساسا لمفاوضات جادة . ونشعر بقلق عميق لأن الورقة القبرصية اليونانية لم تتناول بطريقة مضمونية مبادئ أساسية مثل المساواة السياسية والدولة ذات المنطقتين والشوغل الامنية للقبارصة الاتراك .

سأحجم عن الدخول في مناقشة لمضمون مسألة قبرص . بيد أننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذه المسألة قد بدأت في عام ١٩٦٣ بالطرد القسري للقبارصة الاتراك من جميع أجهزة دولة المشاركة على أيدي القبارصة اليونانيين . وقد عاشت الطائفة القبرصية التركية أحلك أيامها خلال الفترة التي امتدت من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٤ . ومن الاهمية البالغة ، بل ومن الضروري ، أن تؤخذ دروس الماضي المريرة في الاعتبار في أية تسوية استبعادا لتكرار مآسي الماضي .

وبعد عشرة أشهر من المفاوضات بين الطرفين في قبرص ، فإنه مما يبعث على سرورنا أن نرى أن الحوار مستمر في مناخ ودي . وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت تطورات مؤخرا يمكن أن تؤدي الى آثار سلبية على المناخ السائد في المحادثات . وكما أكد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام ، فإن المظاهرات العنيفة التي نظمت بتشجيع من السلطات القبرصية اليونانية في المنطقة العازلة أو بالقرب منها لا يمكن إلا أن يترتب عليها أثر سلبي على المفاوضات . وأن التصعيد العسكري المتزايد في جنوبي قبرص تطور آخر يينذر بالشؤم ويتطلب رمدا عن كذب . إن سرعة إعادة التسليح في الجنوب لن تؤدي إلا الى زيادة الشكوك والريبة التي تفصل بين الطرفين في قبرص . وهذه ، بدورها ، ستؤدي الى تعقيدات خطيرة في المفاوضات . وكما ذكرت أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، فإن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ليست لديها أية مطامع

إقليمية ضد جارتها الجنوبي . وفي هذه المرحلة الحساسة من المفاوضات ، ان هذا البناء العسكري استفزازي ولا مبرر له على حد سواء . وهناك تطور آخر غير مشجع يتمثل في الخية المعلنة للقبارصة اليونانيين لتقديم طلب للعضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية . وهذا الطلب لا يمكن أن يكون ملزما لقبرص إذا لم يتم تقديمه بموافقة القبارصة الاتراك ومشاركتهم المتساوية . إن هذه الأعمال الإنفرادية من جانب القبارصة اليونانيين لا تتعارض مع روح المفاوضات الجارية حتى الآن فحسب ، ولكنها ستؤدي أيضاً الى زيادة الانقسام في الجزيرة .

وإذا أردنا أن نتوصل إلى تسوية على أرض الجزيرة ، فينبغي أن يكون هناك نهج جديد يؤدي إلى سد الهوة الفاصلة بين الدولتين . وينبغي وضع تدابير بناء الثقة واعتمادها . وبهذه الروح تقدم القبارصة الاتراك بعدد من الاقتراحات من أجل بناء الثقة . ولسوء الحظ ، لم تستجب قيادة القبارصة اليونانيين . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن أحد اقتراحات الرئيس دنكتاش لبناء الثقة لإنهاء المواجهة العسكرية في منطقة نيقوسيا قد نفذ بمساعدة قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ويحدونا الأمل في أن تتمكن القيادة القبرصية اليونانية من تناول اقتراحات الرئيس دنكتاش الأخرى بروح توفيقية جديدة حتى يمكن أن تتحقق تطورات إيجابية بين الدولتين القبرصيتين .

وفي قبرص ، تؤيد حكومة تركيا القبارصة الاتراك لانهم منذ انهيار الدولة القائمة على المشاركة في عام ١٩٦٣ ، كانت هذه الطائفة هي الطرف المتضرر . فهي التي عانت من المصاعب الاقتصادية . وقد انتهكت حقوق الإنسان لأبناء الطائفة باستمرار . وقُتل العديد منهم أو شوهوا ولكنهم قاوموا ببسالة كل المحاولات الرامية إلى التخلص منهم كعنصر من العناصر الرئيسية في الساحة القبرصية . وخلال الـ ١٥ سنة الماضية ، عاشت هذه الطائفة الصغيرة في دولتها ، وأنشأت حكومة ديمقراطية يتمتع مواطنوها بكل حقوق الإنسان الأساسية . وبالمقارنة بحرمان الماضي ، نجد القبارصة الاتراك يزددهرون اقتصاديا في الوقت الحاضر . وهم الآن على استعداد لدفن الماضي وإنشاء اتحاد مع القبارصة اليونانيين . وقد دخل زعيمهم في مفاوضات بروح من التوفيق وحسن النية الكاملة وبتأييد كامل من تركيا . ويحدونا الأمل بأن ينتهز الطرف الآخر هذه الفرصة التاريخية حتى يمكن إنهاء تقسيم قبرص الذي دام لمدة ٢٥ سنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها إليّ .

يرغب ممثل قبرص في الكلام . وأعطيه الكلمة .

السيد مافروماتس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا ، مجرد
ملاحظة أقدمها للسيد كوراي . أعتقد أنه قد مضى وقت طويل بين بياني وبيانه بموجب
المادة ٣٩ لتصحيح الجزء المتصل بالمناقشات والانتقادات والادعاءات التي لا أساس لها
من الصحة . ولأنني لا أرغب في الانخراط في مثل هذه المناقشة حقا ، لن أشير إلى
الاجزاء المتعلقة من بيانه بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وهي كيان أعلنت
عدم شرعيته في هذه القاعة ، ولا إلى الاجزاء المتعلقة بحكومة قبرص .

فيما يتصل بالسوق الأوروبية ، أود أن أذكر الأعضاء ، وهذا ينطبق أيضا على
ممثلي تركيا ، بأن الطائفة القبرصية التركية تجني بالكامل كل الفوائد من الاتحاد
الجمركي ، وهو الخطوة السابقة لدخول السوق المشتركة . إنها تجني بالكامل فوائد
الاتحاد الجمركي ، الذي تفاوضت عليه حكومة قبرص ، وهو حق من حقوقها السيادية .
وفيما يتصل بحشد القوات ، يراودني الامل بأن ينظروا في اقتراح رئيس
الجمهورية فاسيليو - وأعني تركيا والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .
وأخيرا ، فيما يتصل بأحداث ١٩٦٣ ، قدمت الردود هنا في هذه القاعة مرارا
وتكرارا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون
لهذه الجلسة . وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند
المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥